الأمم المتحدة

A/65/434/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
3 December 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١٨ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد بول لوسوكو إفامبي **إمبولي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

أولا – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال (انظر الفقرة ٢ من الوثيقة A/65/434). واتُّخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ج) في الجلستين ١٧ و ٣٢ المعقودتين في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/65/SR.17 و 32).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/65/L.6 و A/C.2/65/L.59

٢ – في الجلسة ١٦ المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثل اليمن، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار بعنوان ”القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية“ (A/C.2/65/L.6) فيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرمز A/65/434 و Add.1-3.

161210 151210 10-67129 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٤/١٩١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

”**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

”**وإذ تشير** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

”**وإذ تشير كذلك** إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية وإلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨،

”**وإذ تشير** إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية لعام ٢٠٠٩ وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تشير أيضا** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، والنتائج التي خلص إليها،

”**وإذ تعترف** بالدور المهم الذي يؤديه تخفيف عبء الدين وإعادة هيكلة الديون وإلغاء الديون، على أساس كل حالة على حدة، بوصفهما أداتين لمنع نشوب أزمة الديون وإدارتها من أجل التخفيف من الآثار السيئة المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية،

”**وإذ تعترف أيضا** بضرورة إكمال الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية تحقيقا للأهداف الإنمائية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

”**وإذ تؤكد من جديد** ضرورة أن تواصل المؤسسات المتعددة الأطراف، ومن بينها الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وغيرها من المنظمات ذات الصلة، في ضوء ولاية كل منها، الاضطلاع بدور مهم في مساعدة البلدان على بناء القدرة على تحمل الديون والحفاظ عليها،

”**وإذ تكرر التأكيد** على أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة الاستمرار في مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية، من قبيل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، عند تحليل القدرة على تحمل الديون،

”**وإذ تشدد** على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تبرز أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تقر** بأن أزمات الديون غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومخلة بسير الأمور، ولا سيما بالنسبة للفئات الفقيرة وغيرها من الفئات الضعيفة، وبأنها تخلِّف أيضا آثارا سلبية على إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، بما فيها التعليم والخدمات الصحية، مما يحد من تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي الطويل الأجل،

”**وإذ تعترف** بأهمية الإجراءات الدولية التي تتخذ للتصدي للتحديات الناشئة والمستمرة المرتبطة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقر بأن الكثير من البلدان النامية تتعرض لصدمات خارجية سلبية كبيرة تؤدي إلى ضياع مكاسبها الإنمائية وتخل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وتزيد من الأهمية البالغة للالتزام بتقديم المعونة وإبداء التضامن على الصعيد العالمي من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية تفيد الجميع،

”**وإذ تعرب** عن القلق لأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تكشف عن آثار سلبية تضر بالتنمية، كما أنها تهدد قدرة البلدان النامية على تحمل الديون من خلال جملة أمور، منها تأثيرها في الاقتصاد الحقيقي واللجوء إلى زيادة الاقتراض

من أجل التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة، وتقلب تدفقات المعونة وتدفقات رأس المال، الأمر الذي أدى إلى زيادة المخاطر التي تهدد قدرة الكثير من البلدان النامية على تحمل الديون،

''**وإذ تعترف** بأن تحول تدفقات رأس المال، وبخاصة تدفقات رأس المال المضارب على الأجل القصير، قد يدفع البلدان ذات الاحتياطيات النقدية الدولية المحدودة إلى أزمة مالية وأزمة في العملة، وإذ تشدد على ضرورة الأخذ بنظام نقدي دولي متسق يدعم هذه البلدان اتقاء لهبوط عملاتها الوطنية،

''**وإذ تلاحظ مع التقدير** أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والجهات المانحة الثنائية قامت بتخفيف عبء الدين بشكل كبير عن كاهل ثلاثين بلدا من البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز وستة بلدان بلغت نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تعرب عن القلق لأن أربعة بلدان من أصل أربعين بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية الشروط لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار،

''**وإذ تلاحظ** أنه على الرغم من نجاح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين في تمكين بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة حجم استثماراتها في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى بما يتماشى مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، فإن بعض البلدان التي تجاوزت نقطة الإنجاز لا تزال تصنف على أنها معرضة بشدة لخطر العجز عن تسديد الديون، ويتعين عليها أن تتجنب تراكم ديون جديدة لا تقدر على تحمل أعبائها بعد بلوغ نقطة الإنجاز في إطار هذه المبادرة،

''**وإذ تؤكد** أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان العشرة المستوفية للشروط التي تجد صعوبة في بلوغ نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإنجاز في إطار الاتفاقية، وإذ تعرب عن القلق إزاء تصنيف جميع هذه البلدان تقريبا على أنها اقتصادات هشة، الأمر الذي يدل على حاجتها إلى مساعدة إضافية للإسراع بتخفيف الديون،

''**واقتناعا منها** بأن تعزيز فرص وصول السلع والخدمات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية؛

”٢ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل فعال وشامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، من أجل كفالة نموها وتنميتها من الوجهة الاقتصادية؛

”٣ - **تؤكد** أهمية أن تتم عمليات الإقراض والاقتراض على نحو مسؤول، وتشدد على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن منع نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون، وتهيب بجميع الدول الأعضاء أن تساهم في المناقشات الجارية بشأن مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بالتشجيع على التحلي بالمسؤولية في عمليات الإقراض والاقتراض السيادي، وتشجع على ذلك ممثلي مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإقليمية للتنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة والجهات المعنية صاحبة المصلحة، وذلك بهدف وضع مجموعة من المبادئ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالممارسات المسؤولة والمستدامة للإقراض والاقتراض كي تأخذ بها الجهات الدائنة والمدينة؛

”٤ - **تشدد** على ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وبينما تسلم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، فإنها تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما مسألة القدرة على تحمل الديون، التغيرات الجوهرية الناجمة عن أمور عدة، منها الكوارث الطبيعية والنزاعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في شروط التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وكذلك التغيرات الناجمة عن تأثير التطورات في الأسواق المالية، وأن يواصلا تقديم معلومات بشأن هذه المسألة من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

”٥ - **تشدد** على أن القدرة على تحمل الديون على الأجل الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية؛

”٦ - **تسلم** بفداحة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتعدد أبعادها وبالمخاطر الجسيمة التي تشكلها بالنسبة لقدرة بعض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحمل الديون، وتشدد على ضرورة وضع سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز عمليات تمويل الديون وتخفيف عبء الدين وإعادة هيكلة الديون المعاكسة للدورات الاقتصادية، مع تبسيط الشروط وتوفير موارد إضافية؛

”٧ - **تحث** الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية على مواصلة رصد التدفقات المالية العالمية وما يترتب عليها بالنسبة للعودة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة واستعادة القدرة على تحمل الديون؛

”٨ - **تؤكد** ضرورة مساعدة البلدان النامية في مواجهة الأزمة دون أن يؤدي ذلك إلى التعرض لخطر الوقوع في أزمة ديون أخرى، وتدعو إلى مواصلة توفير التمويل بشروط ميسرة وفي شكل منح للبلدان المنخفضة الدخل لتمكينها من التصدي للأزمة؛

”٩ - **تلاحظ** قيام صندوق النقد الدولي بإعفاء البلدان المنخفضة الدخل من فوائد الدين من خلال السماح لها بسداد التمويل المقدم من مرافق الإقراض الميسور الشروط دون فوائد حتى نهاية عام ٢٠١١، وتدعو إلى وقف سداد الديون الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل بصفة مؤقتة حتى نهاية عام ٢٠١١، لإعطائها الفسحة المالية التي تلزمها بشدة من أجل التصدي للأزمة؛

”١٠ - **تلاحظ أيضا** أن بمقدور البلدان النامية أن تسعى إلى التفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة والاتفاقات المبرمة بين المدينين والدائنين لوقف سداد الديون مؤقتا، من أجل المساعدة في تخفيف حدة الآثار السيئة المترتبة على الأزمة وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي؛

”١١ - **تؤكد** أهمية مساعدة البلدان النامية في تجنب تراكم ديون لا تقدر على تحملها، بوسائل منها بناء قدراتها في مجال إدارة الدين واستخدام المنح والقروض المقدمة بشروط ميسرة؛

”١٢ - **تشدد** على أهمية الدور الذي يؤديه إطار القدرة على تحمل البلدان المنخفضة الدخل للدين الذي اشترك في وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في المساعدة على توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض، وتحيط علما بالاستعراض الذي أجري مؤخرا لمرونة الإطار، وتشجع على مواصلة استعراضه، بمشاركة تامة من جانب الحكومات المقترضة، بصورة علنية وشفافة؛

”١٣ - **تنوه** بمواصلة تقديم المساعدة، بما في ذلك المساعدة التقنية، من أجل تعزيز القدرة على إدارة الدين وعلى التفاوض وإعادة التفاوض، بما يشمل دعم المشورة القانونية فيما يتصل بمعالجة أمور التقاضي المتعلقة بالدين الخارجي ومطابقة البيانات المتعلقة بالديون بين الدائنين والمدينين من أجل تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ عليها، وتشجع على القيام بذلك؛

”١٤ - **تعترف** بوجود ثغرات في الهيكل القانوني لاتفاقات نادي باريس، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يعالج المشاكل التي تثيرها إجراءات التقاضي التي تتخذها الصناديق الانتهازية والتعامل مع الطابع المخل بالنظام الذي تتسم به أنشطتها؛

”١٥ - **تحيط علما** بالتقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتعرب في الوقت نفسه عن القلق من أن بعض البلدان لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإنجاز، وتدعو إلى تنفيذ المبادرتين على نحو تام وفي الوقت المناسب وإلى مواصلة تقديم الدعم الإضافي إلى البلدان المتبقية المستوفية للشروط في الإسراع بإنجاز العملية التي تجري في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، دائنين ومدينين على السواء، على الوفاء بالتزاماتهم في أسرع وقت ممكن بغية إنجاز عملية تخفيف عبء الدين؛

”١٦ - **تلاحظ** أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرتين الحاليتين لتخفيف عبء الدين تواجه أيضا قيودا في تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتؤكد ضرورة توفير موارد جديدة وإضافية لمساعدة هذه البلدان في التعامل مع عواقب الأزمة، وتدعو بالتالي إلى توسيع نطاق بند الانقضاء بحيث يسري على البلدان التي تشملها هاتان المبادرتان في الوقت الحالي؛

”١٧ - **تشدد** على أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية لشروط تخفيف عبء الدين لن تتمكن من التمتع بالمزايا الكاملة لتخفيف عبء الدين إلا إذا ساهم جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص، بنصيب في ذلك، وشاركوا في الآليات الدولية لحل مشاكل الديون بغية كفالة قدرة هذه البلدان على تحمل ديونها؛

”١٨ - **تشجع** البلدان المانحة على اتخاذ خطوات تكفل ألا يقلل ما تقدمه من موارد لتخفيف عبء الدين، في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة

بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المعتزم تقديمها للبلدان النامية؛

"١٩ - **تشجع** على زيادة تحسين تبادل المعلومات، على أساس طوعي، بشأن الاقتراض والإقراض فيما بين جميع المقرضين والمقترضين؛

"٢٠ - **تحيط علما** بإنشاء مرافق إقراض جديدة تابعة لصندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الأزمة وتدعو إلى مواصلة استعراض تلك المرافق من خلال إجراءات من بينها إلغاء الشروط المتشددة المسبقة، وتحث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على المضي قدما في تقديم مساعدة مرنة وبشروط ميسرة تدفع مقدما وبصورة عاجلة تكون من شأنها مساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في إطار جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة أنه سيتعين على مرافق الإقراض الجديدة النظر في القدرات الاستيعابية لكل من هذه البلدان وقدرتها على تحمل الديون؛

"٢١ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجع تلك الجهود، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الداخلية الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر بوسائل من بينها تهيئة بيئة محلية مؤاتية لتنمية القطاع الخاص ووضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي وإيجاد نظم للمالية العامة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، وتدعو، في هذا الصدد، الدائنين، من القطاعين الخاص والعام على السواء، الذين لا يشاركون حتى الآن بالكامل في المبادرتين المتعلقتين بتخفيف عبء الدين إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير، بوسائل من بينها توخي المساواة قدر الإمكان في معاملة البلدان المدينة التي أبرمت اتفاقات مع الدائنين للتخفيف من عبء الدين بحيث يمكن تحمله، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

"٢٢ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يقوم بدور رئيسي في الإفراج عن موارد ينبغي استخدامها في الأنشطة التي تتسق والقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث البلدان، في هذا الصدد، على استخدام الموارد التي أفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبخاصة عن طريق إلغاء الديون وتخفيضها، في تحقيق تلك الأهداف؛

”٢٣ - **تدعو** إلى النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على الأجل الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على تقديم المنح وغير ذلك من أشكال التمويل المقدم بشروط ميسرة وإلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف المستوفية للشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الدين أو إعادة هيكلته إلى حد كبير لصالح البلدان النامية غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

”٢٤ - **تدعو أيضا** إلى اعتماد سياسات للتخفيف من حدة استشراء أزمات الديون والتكاليف المترتبة عليها، تشمل التشجيع على استخدام صكوك للديون أحدث وأكثر أمانا وعلى وضع قواعد تنظيمية تهدف إلى خفض تدفقات رأس المال المزعزعة للاستقرار؛

”٢٥ - **تقر** بوجود عجز عن العمل على أساس تنبؤات طويلة الأجل، وتؤكد ضرورة التحول إلى هيكل للديون يرتبط السداد في إطاره على نحو واضح بقدرة البلد على الدفع على الأجلين القصير والمتوسط، وتشجع على ربط الدين بالناتج المحلي الإجمالي أو بأسعار السلع الأساسية وعلى تقويم الدين بالعملة المحلية، بالنظر إلى أن صكوك الديون هذه تؤدي دورا هاما في حماية البلدان من الصدمات الخارجية وتزيد من القدرة على تحمل الديون؛

”٢٦ - **تلاحظ** أن وجود جهة إقراض دولية فعالة يمكن اللجوء إليها كملاذ أخير من شأنه أن يشكل أداة لمنع نشوب الأزمات وإدارتها من خلال الالتزام بتوفير التمويل في حالة نشوء أزمة في السيولة، وتدعو إلى إيجاد جهة دولية للإقراض تعمل بصورة جيدة وتكون بمثابة الملاذ الأخير، على أن تكملها سياسات داخلية ودولية لإدارة حسابات رأس المال تهدف إلى الحد من تدفقات رأس المال المزعزعة للاستقرار؛

”٢٧ - **تعترف** بضرورة التصدي على النحو المناسب لأزمات الديون السيادية، وتدعو إلى إنشاء فريق عامل تابع للأمم المتحدة يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، من أجل دراسة الخيارات المتعلقة بآليات إعادة هيكلة الديون وتسويتها التي تراعي الجوانب المتعددة للقدرة على تحمل الديون، والكيفية التي يمكن بها لهذه الآليات أن تساعد البلدان

النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

"٢٨ - **تشجع** نادي باريس على أن يأخذ في الاعتبار، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علما مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط مختلفة للتخفيف من عبء الدين من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عملية إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

"٢٩ - **تؤكد** ضرورة معالجة مشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل على نحو مجد، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، بوصفه وسيلة عملية لمعالجة هذه المسألة، وتلاحظ أن الإطار الحالي للقدرة على تحمل الديون المستخدم لتحليل حالة الديون في البلدان المتوسطة الدخل يركز بصفة أساسية على ديناميات الديون المتوسطة الأجل؛

"٣٠ - **تلاحظ** التغير في تكوين الديون السيادية لبعض البلدان التي تتحول بصورة متزايدة من الديون العامة الخارجية إلى الديون المحلية، وتلاحظ أن مستويات الدين المحلي يمكن أن تشكل تحديات أخرى في مجال إدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين العام، وتدعو إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على جمع البيانات وتوزيعها وعلى إدارة المستويات الجديدة من الدين المحلي بهدف الحفاظ على القدرة على تحمل الدين العام على وجه العموم؛

"٣١ - **تقر** بحدوث تحول من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه غالبية البلدان المنخفضة الدخل لا يزال رسميا، وتلاحظ حدوث زيادة كبيرة في عدد الدائنين، من القطاع الرسمي والقطاع الخاص على حد سواء، وتؤكد ضرورة التصدي للآثار المترتبة على هذه التغيرات، بوسائل منها تحسين جمع البيانات وتحليلها؛

"٣٢ - **تدعو** إلى تكثيف الجهود لمنع حدوث أزمات فيما يتعلق بالديون من خلال تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها، بالتعاون مع القطاع الخاص وعن طريق إيجاد حلول شفافة ومقبولة من الجميع؛

”٣٣ - **تنوه** بالأدوار التي تقوم بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، وتشجعها على مواصلة دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد حل دائم لمشكلة ديون البلدان النامية؛

”٣٤ - **تدعو** الدائنين والمدينين إلى مواصلة بحث إمكانية القيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه بصورة متبادلة ووفقا لكل حالة على حدة، باستخدام آليات مبتكرة من قبيل مقايضة الديون، بما في ذلك مقايضة الديون بأسهم في مشاريع تتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٣٥ - **تؤكد** أنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يتجنب الركون إلى ما تحقق وأن يظل يقظا في رصد حالة الديون المترتبة على أقل البلدان نموا، وأن يتخذ تدابير فعالة لكفالة توافر التمويل القائم على المنح والمقدم بشروط ميسرة، بالإضافة إلى إلغاء الديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على أقل البلدان نموا؛

”٣٦ - **تدعو** البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تواصل الجهود التي تبذلها من أجل زيادة المنح والقروض الميسرة الشروط المقدمة للبلدان النامية باعتبارها الطريقة المفضلة للدعم المالي، ويمكنها أن تسهم في القدرة على تحمل الديون في الأجل المتوسط إلى الطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات من بينها الصحة والتعليم، مع المحافظة على القدرة على تحمل الديون؛

”٣٧ - **تؤكد** الحاجة إلى زيادة تبادل المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الديون وتقييمها، بما في ذلك تقييم الديون المحلية العامة والخاصة، بغية ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، وتقر بأن وكالات التقدير الائتماني تقوم أيضا بدور مهم في توفير المعلومات، بما في ذلك تقييم المخاطر المؤسسية والسيادية، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن يقدم تقريرا عن الرقابة على وكالات التقدير الائتماني بما يتسق مع مدونة قواعد السلوك الدولية المعززة المتفق عليها؛

”٣٨ - **تدعو** إلى النظر في وضع نهج معززة لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية بمشاركة واسعة النطاق من الدائنين والمدينين ومعاملة جميع الدائنين معاملة متساوية وترحب في هذا الصدد بمساهمة جميع البلدان في المناقشات الجارية في الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنتديات الأخرى بشأن الحاجة إلى وضع إطار

أكثر تنظيما للتعاون الدولي في هذا المجال والجدوى من وضع هذا الإطار، وتهيب بجميع البلدان أن تقوم بذلك؛

”٣٩ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل إبداء المرونة وتهيب به أن يقوم بذلك، وتؤكد ضرورة مواصلة الجهود المبذولة في مساعدة البلدان النامية في فترة ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على إنجاز خطوات التعمير الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

”٤٠ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يبذلها الدائنون في سبيل إبداء المرونة إزاء البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية وتدعوهم إلى القيام بذلك من أجل تمكين تلك البلدان من معالجة شواغلها المتعلقة بالديون، مع مراعاة الحالات والاحتياجات التي تنفرد بها؛

”٤١ - **ترحب كذلك** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل زيادة الدعم المالي المقدم لبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية في مجال إدارة الأصول والخصوم المالية، وتعزيز إدارة الديون التي يمكن تحملها باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتهيب به أن يقوم بذلك؛

”٤٢ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين، بمواصلة التعاون وتكثيفه فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الديون؛

”٤٣ - **تعترف** بأن توافر البيانات الجيدة يمكن أن يساعد في وضع سياسات جيدة، وأن وجود مكاتب إحصائية تعمل بصورة سليمة شرط ضروري لتسيير السياسات الاقتصادية؛ وتقر كذلك بأن توافر بيانات آنية شاملة بشأن مستوى الديون وتكوينها شرط ضروري لأمور من بينها إنشاء نظم للإنذار المبكر تهدف إلى الحد من تأثير أزمات الديون؛ وتدعو البلدان إلى تكثيف دعمها لبرامج التعاون الفني الرامية إلى النهوض بالقدرة الإحصائية للبلدان النامية في ذلك الصدد؛

”٤٤ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ التزامات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون

الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

''٤٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية في البلدان النامية؛

''٤٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون 'المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي'، بندا فرعيا بعنوان 'القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية'''.

٣ - وفي الجلسة ٣٢ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار عنوانه ''القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية'' (A/C.2/65/L.59)، مقدم من نائب رئيسة اللجنة، إريك لوندبرغ (فنلندا)، بناء على مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.6.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/65/L.59 لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قام ممثل سورينام، بصفته ميسر مشروع القرار A/C.2/65/L.59، بتصويب النص الانكليزي لمشروع القرار شفويا (انظر A/C.2/65/SR.32).

٦ - وفي الجلسة ٣٢، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/65/L.59 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/65/L.59، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/65/L.6 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٦٢/١٨٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٣/٢٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٤/١٩١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[(٣)]، وإلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨[(٤)]،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية لعام ٢٠٠٩ وإلى وثيقته الختامية[(٥)]،

وإذ تشير كذلك إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقتها الختامية[(٦)]،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٦) انظر القرار ٦٥/١.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تبرز أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تعترف بأن أزمات الديون السيادية تميل إلى أن تكون باهظة التكاليف ومعطلة، بما في ذلك بالنسبة لفرص العمل والاستثمار الإنتاجي، وتميل إلى أن تكون متبوعة بتخفيضات في الإنفاق العام، بما في ذلك في مجال الصحة والتعليم، وتؤثر بشكل خاص على الفقراء والضعفاء،

وإذ تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وأنه لا مغالاة في التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يسري منها في مجال إدارة الدين، في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف بضرورة إكمال الجهود الوطنية، بما فيها الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية والحفاظ على القدرة على تحمل الديون، ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، ينبغي أن تواصل القيام بدور هام، في ضوء ولاية كل منها، في مساعدة البلدان على تحقيق القدرة على تحمل الديون والمحافظة عليها،

وإذ تكرر التأكيد على أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وإذ تشدد على ضرورة الاستمرار في مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية، كالتي نجمت عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، في تحليل القدرة على تحمل الديون،

وإذ تدرك أهمية الجهود المبذولة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي في الاستجابة للتحديات الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي تواجه العديد من البلدان النامية، وإذ تعترف بأن آثار هذه الأزمة على التنمية لا تزال محسوسة، وتستتبع إمكانية التراجع عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتهدد القدرة على تحمل الديون في بعض البلدان النامية من خلال

جملة أمور، منها تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي واللجوء إلى زيادة الاقتراض من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة،

وإذ تدرك أيضا ما لتخفيف عبء الديون، على أساس كل حالة على حدة، بما في ذلك إلغاء الديون عند الاقتضاء، وإعادة هيكلة الديون ومنع أزمة الديون وأدوات الإدارة، من أثر في التخفيف من أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية،

وإذ تدرك كذلك دور تدفقات رأس المال الخاص في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وإذ تشدد على التحديات التي تطرحها تدفقات رأس المال المفرطة في الأجل القصير في كثير من البلدان النامية، بما في ذلك القدرة على تحمل الديون الخاصة، وإذ تشجع على مواصلة استعراض فوائد ومساوئ تدابير الحيطة على مستوى الاقتصاد الكلي المتاحة للتخفيف من أثر تقلب تدفقات رأس المال،

وإذ تعرب عن قلقها من أن بعض البلدان المنخفضة الدخل قد تواجه تحديات متزايدة في خدمة ديونها،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والجهات المانحة الثنائية قد وفرت قدرا كبيرا من تخفيف عبء الديون لثلاثين بلدا وصلت إلى نقطة الإكمال في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما أدى إلى تخفيض ضعفها إزاء الديون إلى حد كبير، وتمكينها من زيادة استثماراتها في مجال الخدمات الاجتماعية، بينما تعترف مع القلق بأن بعض البلدان التي تجاوزت نقطة الإكمال لا تزال تصنف بأنها في خطر كبير من ضائقة الديون، وتحتاج إلى تجنب إعادة بناء أعباء ديون لا يمكن تحملها،

وإذ تلاحظ أن ست دول إضافية وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن أربعة من أصل أربعة وأربعين بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة لا تزال لم تبلغ نقطة اتخاذ القرار، وإذ تعرب عن قلقها من أن البنك الدولي يصنف ما يقرب من جميع هذه الدول العشر المؤهلة التي تواجه صعوبات في الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإكمال في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أنها اقتصادات هشة، وإذ تشدد على أهمية مساعدة هذه البلدان، حسب الاقتضاء، على التصدي للتحديات التي تواجهها من أجل استكمال عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

واقتناعا منها بأن تعزيز وصول السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في القدرة على تحمل الديون في تلك البلدان،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٧]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل سريع وفعال وشامل ودائم لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

٣ - **تؤكد** على أهمية أن تتم عمليات الإقراض والاقتراض على نحو مسؤول، وتشدد على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن منع نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون، وتشجع الدول الأعضاء، ومؤسسات بريتون وودز، ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية والجهات المعنية المتعددة الأطراف ذات الصلة، على متابعة المناقشات الجارية في إطار مبادرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتشجيع الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول، مع مراعاة العمل بشأن هذه المسألة التي تقوم بها المنظمات والمحافل الأخرى؛

٤ - **تحث** جميع المقرضين والمقترضين على الاستفادة من تحليلات القدرة على تحمل الديون في اتخاذ قراراتهم من أجل المساعدة على الحفاظ على مستويات مستدامة من الديون باتباع نهج منسق وتعاوني بين المقرضين والمقترضين، وتشدد على الدور الذي يضطلع به الإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، في المساعدة على توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض، وتحيط علما بالاستعراض الذي أجري مؤخرا لمرونة هذا الإطار، وتشجع على مواصلة استعراضه، مع المشاركة الكاملة من جانب الحكومات المقترضة، بطريقة مفتوحة وشفافة؛

٥ - **تكرر التأكيد** على ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وفي هذا الصدد، مع الإقرار بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تقييمهما للقدرة على تحمل الديون، إلى الاستمرار في مراعاة التغيرات الجوهرية الناجمة، في جملة أمور، عن الكوارث الطبيعية والنزاعات والتغيرات في توقعات النمو أو في معدلات التبادل التجاري على الصعيد العالمي، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، فضلا عن تأثير التطورات في الأسواق المالية، وتقديم معلومات بشأن هذه المسألة باستخدام منتديات التعاون المناسبة، بما فيها تلك التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

٦ - **تسلم** بأن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة،

---

(٧) A/65/155.

وبالتالي فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٧ - **تسلم أيضا** بضخامة وتعدد أبعاد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تسببت في تدهور حاد في نسب الديون في العديد من البلدان النامية، **وتشدد** على ضرورة مواصلة مساعدة البلدان النامية على تجنب تراكم الديون التي لا يمكنها تحملها للحد من خطر الانتكاس في أزمة ديون أخرى، وتحيط علما في هذا الصدد بالموارد الإضافية التي أتيحت خلال الأزمة ومنذ بدايتها عن طريق صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتدعو إلى مواصلة توفير التمويل بشروط ميسرة وفي شكل منح للبلدان منخفضة الدخل لتمكينها من التصدي لآثار الأزمة؛

٨ - **تسلم كذلك** بالأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، وتشجعها على مواصلة دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامة والقدرة على تحمل الدين الخارجي في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال الرصد المتواصل للتدفقات المالية العالمية وآثارها في هذا الصدد؛

٩ - **تشدد** على ضرورة تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون، وتحيط علما بالتحسن الذي طرأ مؤخرا في إطار الإقراض لصندوق النقد الدولي، من خلال جملة أمور منها تبسيط الشروط ووضع صكوك أكثر مرونة، بينما تلاحظ أيضا أن البرامج الجديدة والجارية يجب ألا تحتوي على شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها، وتدعو إلى مواصلة استعراض مرافق الإقراض الجديدة، وتحث مصارف التنمية المتعددة الأطراف على المضي قدما في تقديم مساعدة مرنة وتساهلية تدفع مقدما وبصورة عاجلة لمساعدة البلدان النامية بشكل كبير وسريع على سد ثغرات التمويل التي تواجهها في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع الأخذ في الاعتبار أنه سيتعين على مرافق الإقراض الجديدة أن تنظر في قدرات كل من تلك البلدان على الاستيعاب وعلى تحمل الديون؛

١٠ - **تلاحظ** قيام صندوق النقد الدولي بتخفيف عبء الفائدة للبلدان منخفضة الدخل في شكل مدفوعات دون فائدة على التمويل من مرافق القروض الميسرة حتى نهاية ٢٠١١، وتدعو صندوق النقد الدولي إلى النظر في استعراض مرافق الإقراض التساهلي للبلدان منخفضة الدخل لفترة ما بعد عام ٢٠١١؛

١١ - **تلاحظ أيضا** أن البلدان النامية يمكن أن تسعى للتفاوض، كملاذ أخير، على أساس كل حالة على حدة، ومن خلال الأطر القائمة، والاتفاقات المؤقتة على تجميد الديون بين المدينين والدائنين من أجل المساعدة في تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق الاستقرار في التطورات الاقتصادية الكلية؛

١٢ - **تحيط علما** بالتقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتعرب في الوقت نفسه عن القلق من أن بعض البلدان لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإكمال، وتدعو إلى تنفيذهما التام وفي الوقت المناسب وإلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المتبقية المستوفية الشروط في إنجاز العملية التي تجري في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، دائنين ومدينين على السواء، على الوفاء بالتزاماتهم في أسرع وقت ممكن بغية إنجاز عملية تخفيف عبء الدين؛

١٣ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجع تلك الجهود، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الداخلية لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر بوسائل منها تهيئة بيئة محلية تساعد على تنمية القطاع الخاص، ووضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي، وإيجاد نظم شفافة ومسؤولة في مجال المالية العامة، وتدعو في هذا الصدد الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، الذين لا يشاركون حتى الآن مشاركة كاملة في المبادرتين المتعلقتين بتخفيف عبء الديون إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير، بوسائل منها معاملة البلدان المدينة التي أبرمت اتفاقات مستدامة للتخفيف من عبء الديون مع الدائنين، معاملة متساوية قدر الإمكان، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بما فيه الكفاية؛

١٤ - **تؤكد** أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة لتخفيف عبء الديون لن تكون قادرة على التمتع بالمزايا الكاملة ما لم يساهم جميع الدائنين، بما في ذلك القطاعان العام والخاص بنصيبهم العادل ويشاركوا في الآليات الدولية لتسوية الديون لضمان قدرة هذه البلدان على تحمل الديون؛

١٥ - **تشجع** البلدان المانحة على اتخاذ خطوات تكفل ألا يؤدي ما تقدمه من الموارد لتخفيف عبء الديون، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين إلى الانتقاص من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المزمع تقديمها للبلدان النامية؛

١٦ - **تلاحظ مع القلق** أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرتين الحاليتين لتخفيف عبء الديون قد تكون تواجه أعباء ديون كبيرة قد تؤدي إلى إيجاد قيود على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مما يدل على إمكانية وجود حاجة إلى النظر في مبادرات لتخفيف الديون عن هذه البلدان على أساس كل حالة على حدة؛

١٧ - **تشجع** نادي باريس على أن يأخذ في الاعتبار، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علما مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط للتخفيف من عبء الدين مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عملية إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٨ - **تؤكد** ضرورة المعالجة الفعالة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، وتؤكد في هذا الصدد على أهمية نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس كوسيلة عملية لمعالجة هذه المسألة، وتلاحظ أن الإطار الحالي للقدرة على تحمل الديون المستخدم لتحليل حالة ديون البلدان المتوسطة الدخل، يركز غالبا على ديناميات الديون المتوسطة الأجل؛

١٩ - **تؤكد أيضا** على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة ديون أقل البلدان نموا، وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة، يفضل أن تكون في سياق الأطر القائمة، من أجل معالجة مشكلة ديون هذه البلدان، بطرق منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص؛

٢٠ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتهيب به أن يتحلى بالمرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية في فترة ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما البلدان الفقيرة منها والمثقلة بالديون، على إنجاز خطوات التعمير الأولي اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢١ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يبذلها الدائنون وتدعوهم إلى إبداء المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية وذلك لتمكينها من التصدي لمشاكل مديونيتها، مع مراعاة الحالة والاحتياجات التي تنفرد بها هذه البلدان؛

٢٢ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يقوم بدور رئيسي في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة التي تتسق والقضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك

الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث في هذا الصدد البلدان على استخدام تلك الموارد التي أفرج عنها من خلال تخفيف عبء الديون، ولا سيما من خلال إلغاء الديون وتخفيضها، في تحقيق تلك الأهداف؛

٢٣ - **تدعو** إلى النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل المقدم في شكل منح وغير ذلك من أشكال التمويل المقدم بشروط ميسرة وإلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف المستوفية الشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الدين أو إعادة هيكلته إلى حد كبير لصالح البلدان النامية غير القادرة على تحمل عبء ديونها وغير المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٢٤ - **تدعو** البلدان المانحة إلى أن تقوم، مع مراعاة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون، بمواصلة جهودها من أجل زيادة المنح الثنائية المقدمة للبلدان النامية التي من شأنها أن تسهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من تعزيز فرص العمل والاستثمارات المنتجة والاستثمار في عدة قطاعات من بينها الصحة والتعليم، مع المحافظة على القدرة على تحمل الديون؛

٢٥ - **تدعو** إلى تكثيف الجهود الرامية إلى منع حدوث أزمات فيما يتعلق بالديون والتخفيف من حدة انتشارها وتكاليفها من خلال تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع وقوع الأزمات وحلها، وتشجع القطاع الخاص على التعاون في هذا الصدد، وتدعو الدائنين والمدينين إلى مواصلة بحث إمكانية القيام، حسب الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه وبصورة تتسم بالشفافية على أساس كل حالة على حدة، باستخدام صكوك جديدة ومحسنة تتعلق بالدين وآليات مبتكرة مثل مقايضة الديون، بما في ذلك الديون مقابل أسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن صكوك مقايسة الديون؛

٢٦ - **تدعو أيضا** إلى النظر في وضع نهج معززة لآليات إعادة هيكلة الديون السيادية وآليات تسوية الديون، بالاستناد إلى الأطر والمبادئ القائمة، وذلك بمشاركة واسعة من الدائنين والمدينين، ومعاملة جميع الدائنين معاملة متساوية واضطلاع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة بدور هام، وتدعو جميع البلدان في هذا الصدد، إلى تعزيز المناقشات الجارية في الأمم المتحدة والمحافل المعنية الأخرى،

بشأن ضرورة وجدوى وضع إطار أكثر تنظيما للتعاون الدولي في هذا المجال والمشاركة في هذه المناقشات؛

٢٧ - **تلاحظ** التغير في تكوين الديون السيادية لبعض البلدان، التي تحولت بشكل متزايد من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه غالبية البلدان المنخفضة الدخل لا يزال رسميا، وتلاحظ أن مستويات الدين المحلي والزيادة الهامة في عدد الدائنين، من الجهات الرسمية والخاصة على حد سواء، يمكن أن تشكل تحديات أخرى لإدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الديون العامة، وتؤكد ضرورة التصدي للآثار المترتبة على هذه التغييرات، بوسائل منها تحسين جمع البيانات وتحليلها؛

٢٨ - **تقر** بالمخاوف من زيادة التقاضي من جانب الصناديق الانتهازية، وتقر في هذا الصدد أن اتفاقات نادي باريس تمثل أدوات مفيدة للتعاون الدولي، وأن البلدان المدينة تعاني من صعوبات في الحصول على معاملة مماثلة من الدائنين الآخرين على النحو المطلوب في الشرط الموحد الوارد في تلك الاتفاقات؛

٢٩ - **تؤكد** الحاجة إلى زيادة تبادل المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الديون وتقييمها، بما في ذلك تقييم الديون المحلية العامة والخاصة، من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، وتقر بأن وكالات التقدير الائتماني تقوم بدور هام في توفير المعلومات، بما في ذلك تقييم المخاطر المؤسسية والسيادية، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يورد آخر المعلومات عن الإشراف على وكالات التقدير الائتماني، لدى قيامه بإعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

٣٠ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الدعم، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، لبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية لتعزيز الإدارة المستدامة للديون باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية، بطُرق منها تعزيز الشفافية والمساءلة في نظم إدارة الديون وقدرات التفاوض وإعادة التفاوض، ودعم المشورة القانونية في ما يتعلق بالتصدي للتقاضي المتعلق بالدين الخارجي وتسوية بيانات الديون بين الدائنين والمدينين، من أجل تحقيق القدرة على تحمل الديون والحفاظ عليها؛

٣١ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين، بمواصلة وتكثيف

التعاون فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون والقدرة على تحمل الديون؛

٣٢ - **تشجع** على زيادة تحسين تبادل المعلومات، على أساس طوعي، بشأن الاقتراض والإقراض بين جميع المقرضين والمقترضين؛

٣٣ - **تقر** بأن توفر بيانات شاملة في الوقت المناسب عن مستوى وتكوين الديون هو شرط ضروري لجملة أمور منها، بناء نظم للإنذار المبكر التي ترمي إلى الحد من تأثير أزمات الديون، وتدعو البلدان المدينة والدائنة إلى تكثيف جهودها لجمع البيانات، وتدعو الجهات المانحة إلى النظر في زيادة دعمها لبرامج التعاون التقني التي تهدف إلى زيادة القدرة الإحصائية للبلدان النامية في هذا الصدد؛

٣٤ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص، إلى اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي تتعلق بمسألة القدرة على تحمل الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يدرج في هذا التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

٣٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، بندا فرعيا بعنوان ''القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية''.